وتزوجت الثالثة تابى الهم للحمض بترجع الحضانة للجدة واولى الاخت باجنبى// لا يخفى
عليه كان مختلطا بنساده او متعففا عن فساده وكان وطيه بدرا الحر والاعادة// فانها لا تثبت
لان حق الغير فتقديم يمنع من العود على ما يقال الكم يدرء مع العلة وهى هنا الاشتغالات
بالزوج وجودا وعدما فاذا وجد الاشتغال انتفت الحضانة واذا عدمت ثبتت الحضانة اذا
اسقطت حقها من حضانة ولدها بعد وجوبها وهو شامل لاسقاطها اللبن وهى بعضه
لا بالفطام وهما وهو اذا اذا نافعها عن اسقاط حضانتها فتسقط لا بالفطام ومعنا
اذا اسقطت الجدة حضانتها بعد ان اسقطت بنتها حضانتها فطلبت خلعها من خالها
عن اسقاط حضانتها واسقاط امها بعدها تسقط حضانة امها وظاهر بعد وجوبها اخذا
معا اذا اسقطت الجدة حقها حال صغار الحفيد بنتيها فاربع وجوب تسقطهم وعدمهم فرقان مبنيان
على الرفع اسقاط التى قبل وجوبه وعدمه فيبرئ// اذا اسقط من له الحضانة حقه
والذى به العمل انه ينتقل الى من يلى مرتبته المسقط ولا يكون الحق على اسقاطه// والحاصل ان
سقاط السقوط هنا غير مناسب وذلك لان الموجب لعود انتزاعها منها للاسقاط
الذى هو فعل اختيارى الا ان يقال ان المراد بالاسقاط السقوط اعم من ان يكون ناشيا
عن الاسقاط وقد التبانى عند الاستثناء او ناشيا من امر نقلى وهو المستثنى واذا كان السقوط
لوحظ من حيث ان ناشئ عن الاسقاط ح ان يقال لان لم اختيار ابيح باعتبار سببه الذى هو
الاسقاط وتسامح زوجها بها// وكان تزوجها يسقط بذلك الزوج لا يسقط الحضانة// لمقتضى من
المقتضيات المشتركة// اورجع هنا ذا غير مناسب لان بسبب انتفاء نفس الاعذار من
حيث ذاتها وايضا لا مناسب قوله بعود زوال الحضانة// بقرب زوالها مرتبط بقوله بعد
زوال هذه الاعذار اى بعد هذه الاعذار بقرب زوال الاعذار اى بان ترك بنتها فاقول بقوله
الا ان تتركه مبهمة وقرب زوالها// الا ان تتركه بعد السنة اى بان زالت هذه الاعذار وقد
مكثت سنة وارادت الرجوع فليس لها ذلك// وقولها عبارة عن الا ان تتركه بعد
زوال جميع ما مر بسنة ونحو هذه الفترة اى واذا علمت ذلك فقوله ونحوها مبهم بالا
وفى مبهم فزع ما// وتكون الولد الذكر// اذا وقت اذا كان كذلك فكان للاولى
ان تضم او يقول الا ان تكمن اجرة وتكون الثياب مراعى دخولها على الجرة وعلى الاب تيسير
ما اشار له بقوله ولا مهم سوى الخ بان قلت عين تسليط الاب بقوله للحمض على اذا تلك

هذه

يجعل

يعمل هذا او لمرة معطوف على مرض فلت لا يجب عطفه على ما مر فى العادة اللهم ان يقيد
اعتراض على الحم بان العقد على عقد مرت الزوجة// وبعضهم اجاب
بانه حاصل انه اعترض على الحم بان قولهم فصل علم يفهم منه ان لو كان لبعد علمه لم
تستمر بها الحضانة مع انه تستمر بها الحضانة لبعد العلم وبقى على ما لو علمت
الوالد// فالاحرى بين اللهم اما قولهم انه متى علم استحق الحضانة وترك هو بائنة
بعد وتاتى من قبلها فترجع للحضانة ولو اقل من على ويلزم قولهم لم يعلم علمه
مجهول وحيوان وهو انه اذا بادر لانه عفو فالتفصيل وانما يبادر بسقاطى زال عن
العلة// وهذا اولى من قول الشيخى وجه الاولوية كما ابداه بعض شيوخنا ان الزيت
انتقلت به لما على حصول السقط وسكت وهى بانه فيم هو معرض عن عفو فتسقط
الحضانة// لم كانت تكم// والحاضنة قبل من نهيته اللبن بعضى على اذ عليها ينبغى بقاؤها
وجميع ما يتاح اليه هو يبس شفته وهو المخاطب تركه اى بعادته من الشفة اشرا
واما اذا فقد اليسار عليها بالنفقة اصلا لا ينتاو لا انتهاء بل مر ابيت الحال// بترجم
المقدم وهو اليسار وهذه اراد العالم انها فاهمة ومثله لا تضنى لا ضمان اعلم
اى لانه لو كان ضمان اصالة لنفقته ولو انا مثبتة كالمفترض والمشتري بعد الشرا
الثانى// ان ابرة المسكرى الخلاء انها هو فيما يحمى كالمائعة من المسكر واما المسكر
فيما يحمى الحضن وهل الاب انفاقه// وانه غير مرتبط بقوله والمسكر ما يحمى وان
كان مرتبطا بقوله المسكر من حيث قدرته منه وقدره واجرته اى بقدرها فاذا علمت
ذلك فيقول ذكر شيخى تت كلاما حاصله اعتماد كلام الحضن فانيا انه تبعيض للمدونة كما
عنه المواق ثم قيل بانه قال والمشهور ان على اللبن المسكن وهو هذه المدونة خلافا
لابن رشد وعلى المشهور فقال الحضن تكون النفقة على قدر الاقتصاد ولزم للاب القائم
بالدعاية// وهو قريب لعلى المدونة// على الاب ما يخص الولد من اجرة المسكن بالنسبة
بقدر كلاء الوالد وهو جواب// على اجرة الحضانة// تسمى لانه اذا كان الولد من سبعة وهى
نصيبة ضيفته لازمة له من حيث كونها اما له من حيث كونها اجرة الحضانة كانت فى اجرة
الحضانة اما اكثر او افضل والم اعلم الجزء الثانى من حاشية مولانا واستاذنا الاصاغر على العصيمى
العدوى حل شرح سيده محمد الزرقانى على مختصر خليل الجواهر حسن عونه على يد كاتبه عبد
الواحد صبروك البديع نسبا المالكى مذهبا ولدا الجعفى شهرة بلد سنة سبع وتسعين
ومائتين والف وصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم